

■ اختيار سمير ناس رئيساً لغرفة تجارة وصناعة البحرين



قدر الإمكان أهم التحديات التي نترقبها، كما سيكون لنا لقاءات تشاورية قادمة مع قيادة البلاد الحكيمة والمؤسسات ذات العلاقة من القطاعات التجارية المختلفة الأهلية منها والخاصة لتقدير الموقف المطلوب والعمل بالمقتضيات اللازمة للمرحلة القادمة والتي تتطلب منا جميعاً التكاتف في العمل الجماعي والتشاور المستمر والنظر للمصلحة العامة للوطن ومصالحه القريبة والمتوسطة والبعيدة. ومن هذا المنطلق وضعنا لنا هدفاً أساسياً ألا وهو تحويل "بيت التجار" إلى منصة للشارع التجاري، تخدم التاجر بجميع خلفياته وإعراقه وتوجهاته خدمة للاقتصاد ودعمها للتوجهات العليا للدولة بجعل البحرين محطة مهمة لخدمات المال والأعمال في منطقة الشرق الأوسط والأدنى وشمال إفريقيا".

اختار مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين في اجتماعه الأول في الدورة (29) سمير عبد الله أحمد ناس رئيساً للدورة الجديدة للمجلس. كما تم خلال الاجتماع انتخاب خالد محمد يوسف نجيب نائباً أول للرئيس، ومحمد عبد الجبار الكوهجي نائباً ثانياً، وانتخاب عارف أحمد علي هجرس أميناً مالياً، وانتخاب وليد إبراهيم خليل كانو نائباً للأمين المالي، وتركية كلاً من باسم محمد أحمد الساعي ومحمد فاروق يوسف المؤيد لعضوية المكتب التنفيذي.

وفي هذا الإطار، لفت رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير ناس، إلى "أننا نستلم مسؤولية إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين في وقت مليء بالتحديات العالمية والإقليمية والمحلية وقد درسنا

■ الغانم: القطاع الخاص الكويتي قادر على دعم قاطرة التنمية



بحيث تكون الثروة النفطية الناضبة جسراً نحو إيجاد بنية تنموية متجددة ومستدامة"، لافتاً إلى أن "صافي إيرادات الغرفة بلغت نحو 5.5 مليون دينار مقارنة مع 5.3 مليون دينار عام 2016، في حين بلغ إجمالي مصروفات الغرفة قبل الاستهلاك بنحو 3.9 مليون".

أشار رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي ثنيان الغانم، إلى "سعي الغرفة لإيجاد قطاع خاص قادر على دعم قاطرة التنمية في البلاد في إطار توجهات الدولة وخططها التنموية فضلاً عن الالتزام بأسس الحرية الاقتصادية المتمثلة بتكافؤ الفرص والمنافسة"، لافتاً إلى أن "الأزمة التي يواجهها الاقتصاد الكويتي اليوم ليست مجرد عجز مرحلي في الميزانية العامة للدولة بل هي أزمة حقيقية تزداد خطورتها مع واقع التحولات المفصلية التي يعيشها الاقتصاد العالمي وخصوصاً في مجال الطاقة والتي تقتضي رؤية تنموية جديدة كلياً تحررنا من هيمنة النفط".

وفي كلمة له خلال الاجتماع الـ 54 للهيئة العامة للغرفة، شدد الغانم على أن "الغرفة تعمل على تنظيم وتنمية الاقتصاد الوطني

■ نمو احتياطات المركزي الإماراتي 4.2 في المئة



شبه النقدية 775.2 مليار درهم.

وارتفع النقد المصدر من 83.2 مليار درهم في فبراير إلى 84.2 مليار في نهاية فبراير من العام الجاري، في حين ارتفع رصيد النقد المتداول لدى الجمهور (خارج البنوك) من 68.3 مليار درهم إلى 70 مليار درهم، خلال فترة الرصد نفسها، بحسب إحصاءات المصرف المركزي.

قفز رصيد مصرف الإمارات المركزي من العملات الأجنبية إلى ما يعادل 339.8 مليار درهم، خلال شهر فبراير (شباط) الماضي بنمو 4.2 في المئة وبزيادة قدرها 13.8 مليار درهم، مقارنة مع 326 مليار درهم في شهر يناير (كانون الثاني).

وأظهرت الإحصاءات التي أصدرها المصرف المركزي تواصل ارتفاع قيمة الأرصدة المصرفية والودائع لدى البنوك في الخارج منذ بداية العام الجاري من 254.91 مليار درهم في يناير إلى 266.530 مليار درهم في شهر فبراير، بزيادة قدرها 11.62 مليار درهم.

وارتفعت السيولة بمفهومها الشامل (ن3) بمقدار 5.3 مليار درهم خلال شهر فبراير، ما زاد من إجمالي رصيده التراكمي إلى 1.486.3 تريليون درهم، مقارنة مع 1.481 تريليون درهم، ووصلت قيمة الودائع الحكومية 201.4 مليار درهم في فبراير الماضي، فيما وصلت قيمة الودائع المصرفية النقدية 439.7 مليار درهم، والودائع

■ تراجع التضخم السنوي في الجزائر إلى 4.9 في المئة

المصدر الرئيسي لدخل الدولة.

وكان العجز التجاري في الجزائر خلال أول شهرين من 2018 تراجع إلى 97 مليون دولار مقارنة مع 2.33 مليار في الفترة المقابلة من العام الماضي، بحسب بيانات أصدرتها سلطات الجمارك في البلاد. ويعود السبب في انخفاض العجز التجاري بشكل رئيسي إلى ارتفاع إيرادات الطاقة، في ظل ما يمثل هذا القطاع من ثقل اقتصادي في البلاد، حيث يستحوذ على 92 في المائة من إيرادات التصدير للبلاد.

أظهرت بيانات صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، تراجع التضخم السنوي في الجزائر إلى 4.9 في المئة في فبراير (شباط) من 5.2 في المئة خلال شهر يناير (كانون الثاني) السابق وذلك بسبب انخفاض أسعار بعض المواد الغذائية.

وبحسب الأرقام، تراجع مؤشر أسعار المستهلكين 0.6 في المائة عن الشهر السابق في فبراير. وانخفضت تكلفة الدواجن والخضراوات والمنتجات المصنعة 8.3 في المائة و5.7 في المائة و0.1 في المائة على الترتيب. وتسعى الجزائر لتعزيز إنتاج الغذاء محليا والحد من الواردات في محاولة لتقليص الإنفاق بعد تراجع إيرادات الطاقة



■ شقير يبحث تنهية العلاقات الاقتصادية مع السنغال



القطاع الخاص في البلدين. وأحاط السفير شقير علماً بالزيارة التي سيقوم بها وفد من رجال الأعمال السنغاليين للبنان نهاية العام الجاري "بهدف البحث في التعاون وإيجاد شركاء تجاريين من الجانب اللبناني". ورد شقير، فرحب بالوفد مؤكدا أنه "سيضع كل الامكانيات المتاحة لانجاح الزيارة، ولا سيما عقد لقاء بين اعضاء الوفد ورجال الاعمال اللبنانيين في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان".

استقبل رئيس اتحاد الغرف اللبنانية ورئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير سفير السنغال عبد الأحد امباكي، وبحث معه في سبل تنمية العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون بين القطاع الخاص في البلدين. وأكد شقير "اهتمام القطاع الخاص اللبناني بتنمية العلاقات الاقتصادية مع السنغال، التي تحتضن جالية لبنانية يزيد عددها على 35 ألف شخص، يشكلون قوة فاعلة في الاقتصاد السنغالي"، لافتاً إلى "وجود الكثير من الفرص التي يمكن العمل عليها بشكل مشترك في المستقبل"، معتبراً ان "الجالية اللبنانية ستساهم الى حد بعيد في دفع عملية التعاون الاقتصادي بين البلدين إلى الأمام". وشكر سفير السنغال الرئيس شقير على اهتمامه بتعزيز التعاون الاقتصادي مع بلاده، مبدياً استعداداه للعمل من ضمن الامكانيات المتاحة لاتخاذ كل الخطوات التي من شأنها تعزيز التعاون بين

■ استقرار التضخم في المغرب عند 1.8 في المئة

خلال هذا العام و3.5 في العام 2019 المقبل.

إلى ذلك، كشفت المندوبية السامية للتخطيط استقرار التضخم السنوي في المغرب عند 1.8 في المئة خلال شهر فبراير (شباط) دون تغير عن يناير (كانون الثاني)، في حين ارتفعت أسعار المواد الغذائية 1.7 في المئة والمواد غير الغذائية 1.5 في المئة. بينما استقرت أسعار المواصلات بينما ارتفعت تكاليف المواد والخدمات الأخرى 6.5 في المئة.

نفى محافظ المصرف المركزي المغربي عبد اللطيف الجواهري، وجود أي إملاء أو وصاية من صندوق النقد الدولي أو أي مؤسسة مالية أخرى، على قرار تحرير سعر صرف العملة المحلية. ولفت إلى أن "القرار إجراء سيادياً وإرادياً حراً ومستقلاً، اتخذته المملكة في إطار سعيها إلى تحديث آليات الاقتصاد المالية والنقدية، والعمل على إدماجه في الاقتصاد العالمي وتطوير الصادرات وزيادة حجم الاستثمارات، وتحقيق التنافسية والاستفادة من التحولات الدولية". وتوقع المركزي أن يحقق الاقتصاد المغربي نمواً نسبته 3.3 في المئة

